صباح الخير
للقلوب الشابة والعقول المتحررة

تحقيقات

حكمت أبو زيد.. قلب الثورة الرحيم

الثلاثاء 26 سبتمبر 2017

كتب

منى صلاح الدين

مع مطلع الستينيات اختيرت د. حكمت عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي، ليظهر خلافها مع جمال عبد الناصر، خلال المناقشات حول بعض فقرات الميثاق الوطني، ومفهوم المراهقة الفكرية، لهذا كان تعيينها وزيرة، بعد شهور قليلة، مثار دهشة الأوساط السياسية حينها.. ولم يكن الوضع «مريحا» في مجلس الوزراء، فالكثيرون لم يتقبلوا وجودها، أبرزهم قائد الجيش حينها المشير عبد الحكيم عامر، الذي لم يكن يرفض لصديقه عبد الناصر طلبا.

تاريخ د. حكمت «أول وزيرة مصرية»، يوضح أن اختيارها لم يكن صدفة، فكانت مناضلة سياسية منذ الثلاثينيات عند دراستها في مدرسة حلوان الثانوية للبنات، وحتى قبل التحاقها بقسم التاريخ بجامعة فؤاد الأول في 1940، ضد الإنجليز، وضد دستور 1935 الديكتاتوري، الذي دفع آلاف الشباب في الجامعة والمدارس للتظاهر والاحتجاج ضده وضد رئيس الحكومة وقتها إسماعيل صدقي.

نشأت حكمت في أسيوط (مواليد 1922)، لأب ناظر بالسكك الحديدية، وكانت وظيفته حينها تحتم عليه التنقل بين مراكز مصر، لكنه فضل أن تكون أسرته مستقرة في موطنها، فالتجربة تقول «أبناء الموظفين يتعثرون دراسيا»، لأن التنقل يؤثر سلبا على الاستقرار الأسرى وبالتالي التفوق الدراسي.

والدا حكمت شجعاها على القراءة ووفرا لها كل سبل التعليم المتاحة، حتى بعد مغادرتها أسيوط للقاهرة للدراسة في حلوان، وإقامتها في جمعية «بنات الأشراف» التي أسستها نبوية موسى.

في الجامعة تنبأ لها عميد الأدب العربي طه حسين بمستقبل كبير، وهو ما تحقق بعدها بأكثر من عقدين.

فور تخرجها عملت في المدارس الثانوية لأربع سنوات حصلت خلالها على دبلوم التربية، قبل أن تسافر في 1948 إلى بريطانيا لدراسة الماجستير، ثم الدكتوراه التي حصلت عليها من معهد التربية بجامعة لندن 1955.

عملت في كلية البنات بجامعة عين شمس حتى اختيارها لمنصب وزيرة الشئون الاجتماعية، خلفا لحسن الشافعي الذي يعد واحدا من أبرز الضباط الأحرار، في وزارة على صبري الأولى 1962.

رغم كونها أستاذة جامعية، توجهت إلى بورسعيد خلال العدوان الثلاثي 1956، برفقة عدد من سيدات مصر مثل سيزا نبراوى وانجى أفلاطون وغيرهما، وشاركن في أغلب عمليات الحرب حتى القتال .

كان نجاحها في عملها الوزاري، دافعا للدولة المصرية لتجعل وزارة الشئون الاجتماعية من نصيب السيدات، حيث وصل عدد من تولى الوزارة خلال نصف القرن الأخير أكثر من 25 سيدة، تولين وزارات التعاون الدولي والأسرة والتخطيط والاستثمار والصحة والعمل، إضافة لمحافظة البحيرة، مؤخرا.

صار وجود أكثر من وزيرة في أي حكومة سمة ثابتة في مصر خلال العشرين عاما الماضية، على الرغم من مطالبة الكثيرين بكوتا لا تقل عن الربع، يشجعهم نجاح عدة وزيرات.

خرجت حكمت من الوزارة في 1965 ليخلفها السياسي المخضرم أحمد عبده الشرباصي، لكن سرعان ما عادت المرأة المصرية للحكم في 1971 مع دكتورة عائشة راتب لنفس المنصب حتى أواخر السبعينيات.

عادت الأستاذة الجامعية لقاعات الدراسة لكنها لم تترك عضوية اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، حتى ثورة التصحيح في عهد الرئيس السادات ضد رموز ناصرية.

لكن خلافها الكبير، كان بعد مبادرة السلام منتصف السبعينيات، غادرت على إثرها إلى ليبيا، تدرس في جامعاتها، بعد أن صادرت الحكومة جواز سفرها ووضعت حراسة على ممتلكاتها.

لكن بمجرد صدور حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان تلك الإجراءات، عادت حكمت، لتستقر في مصر، حتى وفاتها في 30 يوليو 2011.

رابط الخبر:

https://sabah.rosaelyoussef.com/14410/%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B2%D9%8A%D8%AF--%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85